الحديدة في رحاب التحديث والتطوير

منجزات تنموية رائدة لنهضة شاملة

١٤ أكتوبر / أحمد الكاف :

محافظة الحديدة كغيرها من محافظات الجمهورية شهدت خلال عهد الوحدة المباركة تنفيذ العديد من الأنجازات التنموية والخدمية مثلت نقلة نوعية في رحاب التحديث والتطوير للمشاريع الخدمية والتنموية فكانت بحق منجزات تنموية رائدة لنهضة شاملة حيث بلغ اجمالي المشاريع المنفذة بالمحافظة خلال الـ ١٦ عاماً الماضية ٣٢٣٥ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٢٤٥ ملياراً و٧٦٥ و٧٢٨ الفاً و١٣٠ ريالاً شملت كافة المجالات نستعرض

قطاع الأشغال العامة والطرق

اضطلع هذا القطاع بمهام وأنشطة خدمية وإنمائية عديدة تصب في اتجاه الاهداف المحددة له من الدولة والحكومة ، للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة من خلال تنفيذ مشاريع الطرقات واعداد وتنفيذ المخططات العمرانية للمدن والتجمعات السكانية واخضاع التوسعات العمرانية للمخططات والاشراف على منشآت تصنيع وبيع الاغذية وتحلية المياه والخدمات الاخرى المرتبطة بها وقد تحقق في اطار هذا القطاع في عهد الوحدة المباركة ١٤٥ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٣٩ ملياراً و٤٥٥ مليوناً و١٨٧ الفاً و٣٠٩ ريالات كان ومازال لها أثر كبير في تحقيق انجازات مشاريع نوعية هامة على مختلف الاصعدة تبدو بشكل واضح وملموس في الجوانب الخدمية المتصلة بشف وسفلتة الطرقات الخارجية والشوارع الداخلية ومداخل عدد من المدن الثانوية ووصل مجموع اطوالها إلى ٩١١ كيلو متر اسهمت بشكل كبير في الربط بين مراكز المديريات ومناطق الانتاج الزراعي والمدن والمناطق السياحية والآثرية ومركز المحافظة والمحافظات الاخرى لتسهيل انتقال المواطنين وحركة السياحة المحلية وتسويق المنتجات الزراعية بالاضافة إلى تسهيل تنفيذ وايصال المشاريع الخدمية الاخرى وتقليل نفقاتها الاستثمارية .

وفي مدينة الحديدة مركز المحافظة اسهمت المشاريع التي ينفذها هذا القطاع باشراف المجلس المحلي للمحافظة ومساهمته في تمويل عدد كبير منها في احداث نقلة نوعية ملموسة وكبيرة في تحسين المظهر الجمالي للمدينة ومرافقها العامة وتحريم شواطئها ومنتزهاتها ورصف وانارة احيائها القديمة .

قطاع الزراعة والري

اولت الدولة في خطط التنمية الوطنية اهتماماً بارزاً للقطاع الزراعي وركزت جهودها على دعمه وتطويره ايماناً بضرورة السعي الدؤوب إلى تحقيق اقتصاد وطني متوازن ويعتبر سهل تهامة بموارده الغنية بشقيها النباتي والحيواني وبأوديته العديدة التي تخترقه وتتدفق بها مياه الفيضانات الموسمية من مياه الامطار والتي تشكل شرياناً حيوياً هاماً للحياة في السهل هذا بالاضافة إلى مساحته الزراعية الشاسعة التي تمتد بامتداده لهذا كله فانه تعتبر هدفاً استراتيجياً لخطط التنمية الواعدة فمنذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي صدر قانون لانشاء الهيئة العامة لتطوير تهامة في العام ١٩٧٢م وحددت بمقتضاه الاهداف والاغراض التنموية الزراعية للهيئة والتي استهدفت في الاساس مثلث لتنمية الانسان ـ الأرض ـ الماء ، والتي تمثل مقومات رئيسية لاحداث تنمية مستدامة في السهل التهامي من خلال الاستغلال الأمثل لموارده وامكانيته الثرية ولهذا عملت الهيئة خلال الثلاثة عقود الماضية منها عاماً قبل الوحدة و١٦ عاماً في ظل عهدها فخلال المرحلة الاولى " ٧٣ ـ ٨٩م" انجزت العديد من المشاريع والانشطة الانمائية الزراعية في الاودية والسهل وذلك بدءاً بمشروع وادي زبيد ثم مشروع وادي رماح وتلى ذلك مشروع وادي مور الاستراتيجي هذا بالاضافة ألى تقديم الخدمات الزراعية المتكاملة للمزارعين في السهل خلال المرحلة الثانية مايو ٩٠ وحتى عام ٢٠٠٦م تواصلت خطوات التنمية الزراعية بتواصل المزيد من الانجازات والعطاء وتحققت نقلات نوعية وتحولات انمائية متميزة على الأصعدة التنموية فأنجزت الهيئة عدد آخر من المشاريع والخدمات التنموية المختلفة استكمالاً واستحداثاً وتحديثاً لبنى تنموية جديدة والتي نفذت بناءً على دراسات علمية متكاملة ففي تاريخ ٩٧/١/٦م افتتح الأخ رئيس الجمهورية منظومة الري في منطقة واقر بوادي سهام تكلفتها ٨٣٥ مليون ريال كما دشن فخامته البدء في تشغيل قاعة التدريب والمؤتمرات في الهيئة والذي بلغ تكلفة بنائها وتجهيزها ٥١ مليون ريال وفي تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥م دشن الأخ رئيس الجمهورية مشروع اعادة تأهيل المنشآت المائية بوادي زبيد تبلغ تكلفته ملياراً وخمس عشرة مليون ريال وخلال الفترة الآنفة الذكر ٩٠ ـ ٢٠٠٦م حققت الهيئة انجاز وتنفيذ ١٤٦ مشروعاً منها "١٠٩" نفذتها الهيئة و١٧ مشروعاً نفذتها هيئات ومؤسسات ومشاريع زراعية ووزارة الزراعة بتمويل مركزي بتكلفة بلغت ١٣ ملياراً و٨٣٢ مليوناً و٦٠٦ آلاف و٥٠٤ ريالات واسهمت هذه المشاريع بدور فعال في رفد الاقتصاد الوطني رفع مستوى حياة السكان في أكثر مناطق السهل كثافة سكانية .

قطاع الكهرباء

قطاع الكهرباء في الحديدة بمراحل تطور وتوسع متلاحقة ومطردة منذ عام ١٩٦٩م حتى صدور قانون انشاء المؤسسة اليمنية للكهرباء وانجاز وتركيب وتشغيل اول محطة بخارية لتوليد الطاقة مطلع عام ١٩٨٢م براس كثيب بقدرة ١٥٠ ميجاوات تخدم الشبكة الموحدة على مدى ١٦ عاماً من الوحدة توسعت وتنامت خدمات الكهرباء بالمحافظة لتشمل عدد من القرى والمدن الثانوية سواءً عبر الشبكة الموجودة او عبر مشاريع ومولدات وشبكات توزيع محلية وتعزيز التوليد بمولدات جديدة بقدرة ١٠ ميجاوات بمحطة الحالي جنباً إلى جنب مع مشاريع تحسين شبكات التوزيع الحديثة وتحسين قدرات المحولات الامر الذي وصل معه اعداد المشتركين بالمحافظة إلى ٨٥ ألف مشترك ناهيك عن المستفيدين من المشاريع المحلية وزيادة الطاقة الكهربائية المستهلكة في المحافظة إلى ٩٠ ميجاوات نهاية ٢٠٠٤م فيما بلغ اجمالي المشاريع المنفذة خلال الفترة ٩٠ ـ ٢٠٠٦م ٥٤ مشروعاً بلغت تكلفتها ١١ ملياراً و٧٨٤ مليوناً و٧٢١ الفاً ٣٤٢ ريالاً ٤ مشاريع لتعزيز قدرات التوليد بتكلفة بلغت ٥ مليارات و٦٢٥ مليون ريال اضافة إلى ٣٢ مشروعاً لكهرباء المدن الثانوية ومناطق الريف بتكلفة بلغت ٤ مليارات و٢٢٩ مليوناً و١٢٠ الف ريال

وكذا ٤ مشاريع تحسين واحلال شبكات التوزيع بتكلفة بلغت ٩٢١ مليون ريال وغيرها من المشاريع الكهربائية .

قطاع النظافة والتحسين

حقق هذا القطاع انجازات هامة وشهد نقلة نوعية جديدة عملت في انشاء مشروع عام للنظافة العامة لمدينة الحديدة ينفذ على مراحل للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من النظافة وانشاء المنتزهات العامة والمرافق على طول امتداد شاطئ مدينة الحديدة وتحسين المظهر والوجه العام للمدينة وازالة كافة مظاهر القصور والاهمال والتشوهات التي طغت على المدينة وشوارعها وساحاتها ومرافقها العامة وعلى مدى سبعة مضى نفذ صندوق النظافة والتحسين وانجز ما مجموعه ٨٧ مشروعاً تزيد تكلفتها على ٣ مليارات و٥١٤ مليوناً و٩٤٣ ألف ريال .

شملت تأسيس وادارة المرحلة الاولى من مشروع نظافة مدينة الحديدة وانشاء عدد من المنتزهات الجديدة بمرافقها المتكاملة على شاطئ الحديدة واعادة تاهيل الحدائق العامة القديمة وتحسين وانارة عدد كبير من الشوارع وتبليط الارصفة وتشجيرها إلى جانب دعم مشروع نظافة مدينة زبيد والمساهمة بفعالية في حملات النظافة العامة والاصحاح البيئي في المدن الثانوية وحملات مكافحة البعوض والحشرات الضارة الامر الذي اثمر خلال هذه السنوات بشكل جلي وملموس في تحقيق مستوى طيب ومقبول من النظافة العامة لمدينة الحديدة وتجميل مظهرها العام وتوسعة منتزهاتها العامة وتخريم اجزاء واسعة من شاطئها الطويل وهو ماجعل من مدينة الحديدة احدى أهم مناطق السياحة الداخلية في بلادنا واليوم دخل قطاع النظافة والتحسين في الحديدة مرحلة جديدة من نشاطه الخدمي لعل من أهم ملامحها تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع باليات وبرامج عمل جديدة وفاعلة واستكمال تغطية كامل امتداد شاطئ الحديدة وتجميل شوارعها وساحاتها ومرافقها بالاضافة إلى التوسع في خدمات هذا القطاع لتشمل ايصال خدمات النظافة إلى العديد من المدن الثانوية في المحافظة ومن هذه المدن باجل والمراوعة وبيت الفقيه والزيدية و فيما يبلغ عدد المشاريع المنفذة خلال الفترة من ٩٧م وحتى اليوم ٣٣ مشروعاً بتكلفة بلغت ٦مليار و١٩٨ مليوناً و٨٨٣ الف و٩٨٣ ريال منها انشاء المكتبة المركزية والتي بلغت تكلفتها ٦٥٠ مليوناً واستكمال مبنى المستشفى التعليمي وتجهيز كلية علوم البحار ومعامل مركز انظمة وتقنية المعلومات وقاعات ومبنى كلية علوم الحاسوب وغيرها .

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

ولعل أهم منجزات الوحدة المباركة تحديث وتوسعة خدمات قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريد فهذا القطاع شهد خلال الـ ١٦ عاماً الماضية تطوراً كبيراً وملموساً من خلال انجاز البنى التحتية المتطورة لهذا القطاع واحداث تحولات نوعية متواصلة وتزويده باحدث التكنولوجيا العصرية بما يلبي متطلبات واحتياجات الحياة العصرية للمواطنين بحيث تغطي هذه الخدمات الهامة المدن والارياف على حد سواء في شتى ربوع الوطن وقد شهدت محافظة الحديدة انجازات وقفزات نوعية متسارعة لقطاع الاتصالات والبريد وانجاز العديد من المشاريع التي شملت عاصمة المحافظة مدينة الحديدة والمدن الرئيسية والمديريات الأمر الذي مكن المواطنين من الحصول على هذه الخدمات المتطورة وبيسر وسهولة واسهمت بدور فاعل في المسيرة الشاملة في اطار تلبية متطلبات الحياة العصرية وفتح افاق التواصل الحضاري مع العالم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تم انشاء شبكة الهاتف النقال يمن موبايل بنظام " c d m"المتطورة وتشغيل نظام الاتصالات السلكية عبر نظام G S M ورفد هذا المجال بأحدث السنترالات المصنعة عالمياً .

وعلى صعيد الخدمات البريدية فقد تم تحقيق المزيد من الخطوات الحديثة بشكل متطور وسريع من خلال تسهيل الاشتراك في صناديق البريد وخدمات المراسلات والطرود الصادرة ونقل البضائع هذا إلى جانب الخدمات المالية المتنوعة ومنها خدمات التوفير البريدي وخدمات الحسابات الجارية والحوالات المالية وغيرها من الخدمات المتنوعة وقد بلغ ما حققه هذا القطاع خلال الت ١٦ عاماً الماضية من انجازات ١٣٣ مشروعاً بتكلفة اجمالية مليار و٨٥٥ مليوناً و٩٩٢ الفاً و٢١٧ ريالات.

قطاع التربية والتعليم

وبما ان التعليم حق مكفول لكل أبناء الوطن الذين هم اساس التنمية وهدفها الرئيسي ومستقبل الوطن مرهون باعداد جيل الغد المنشود فقد شهد قطاع التربية والتعليم خلال هذه الفترة ٩٠ ـ ٢٠٠٦م تطوراً في ضوء النمو السكاني وتزايد عدد الطلبة الملتحقين بصفوف المدارس الاساسية والثانوية توسعاً في البنية التحتية من خلال انشاء العديد من المدارس للمراحل التعليمية المختلفة والتي بلغ تعدادها ١٢٢٤ مدرسة تستوعب مايزيد على ٣٦٠ ألف طالب وطالبة اضافة إلى تزويد المدارس بالكادر التعليمي المؤهل حيث بلغ اجمالي المدرسين في المحافظة ٢٠ الفاً و٧٨٠ مدرساً هذا التطور والتحولات المتسارعة لأهم قطاع خدمي وتنموي قد عكس الاهتمام الكبير لقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورائد التحديث لليمن ارضاً وانساناً فقد تكرم فخامته باعطاء التعليم العام اهمية خاصة وتنفيذ مشاريع تعليمية تواكب حركة التنمية في بلادنا وشمل التعليم مركز المحافظة ومراكز المديريات ومعظم قراها وارياقها وكان للمجلس المحلي بالمحافظة بقيادة العميد محمد صالح شملان محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي دور بارز وبصمات واضحة لما تم انجازه من مشاريع تعليمية خلال عهد الوحدة المباركة و التي بلغت ١١ ملياراً و٧٠٣ ملايين و١٦٠ الفاً و٤٨ ريالاً اسهمت في نشر العلم والمعرفة في ربوع المحافظة الواعدة بمستقبل زاهر.

قطاع التعليم الفني والتدريب المهني

وبما ان التعليم الفني والتدريب المهني يعد عنصراً فاعلاً من عناصر التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة ولاغنى عن قطاعات العمل والانتاج في عصرنا الحاضر اذ ان القوى العاملة المدربة مع الطاقة المحركة للتنمية المستدامة كان لابد من تنمية الطاقات البشرية وتأهيلها لرفع مهاراتها وتطويرها بما يتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة وقد شهد قطاع التعليم الفني والتدريب المهني والتقني تطوراً نوعياً خلال نفس الفترة من عمر وحدتنا الخالدة .

ومنذ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٦١ لعام ١٩٩٢م الخاص بتنظيم التعليم الفني والتدريب المهني وكذا انشاء الهيئة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام ١٩٩٥م وتتويج ذلك بصدور القرار الجمهوري لسنة ٢٠٠٢م بانشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جرى اعادة تجهيز المؤسسات القائمة وانشاء عدد من المراكز والمعاهد المتخصصة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني بأحدث المعدات والورش والمعامل التي يتم من خلالها التدريب العملي والتطبيقي لمختلف التخصصات في هذا المجال لتأهيل وتخريج العديد من الكوادر المدربة تدريباً عالياً لتؤدي دورها في مختلف قطاعات العمل والانتاج خاصة الصناعية وقد ساهم المجلس المحلي للمحافظة منذ صدور قانون السلطة المحلية وحتى اليوم في دعم ومساندة هذا القطاع تنفيذاً لتوجيهات قيادتنا السياسية للمجلس المحلي اثناء زياراته المتكررة للمحافظة الامر الذي اعطى هذا القطاع دفعة سريعة للتحولات والنقلات النوعية فيه وذلك من خلال ماتم انجازه من مشاريع بلغت ١٥مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٢ مليار و٢٩٣ مليوناً و٩٩٩ الفاً و٨٦٠ ريالاً وساهم المجلس المحلي بتقديم قطع اراضي لهذا القطاع تبلغ ٦٥٠ الف متر مربع لغرض انشاء المعاهد التقنية والمهنية بالمحافظة كما ساهم بانشاء مشاغل تدريب في المديريات.

قطاع الصحة العامة والسكان

وبالنسبة لقطاع الصحة العامة والذي يعد اهم قطاع خدمي وحيوي هام فقد كان هذا القطاع في مقدمة القطاعات الخيرية الاساسية التي حظيت باهتمام خاص وكبير وتحقق في اطارها للمحافظة انجازات نوعية هامة في ظل الوحدة اليمنية المباركة حيث جرى تنفيذ عدد من المشاريع منها منشآت صحية في مراكز المديريات وقراها وتجهيزها بأهم الأجهزة الطبية الحديثة كالمختبرات وغيرها وأسهمت المرافق الصحية في تقديم خدمات طبية وعلاجية وتشخيصية للمواطنين إلى جانب خدمات برامج الرعاية الصحية الاولية ورعاية الامومة والطفولة والتحصين وتنفيذ برامج الصحة الوقائية وتعميمها الأمر الذي حقق تحسناً طيباً تبدو أهم ملامحه طبقاً للدراسات والاحصاءات والمسوحات التي اجريت على مستوى المحافظة في خفض معدل الوفيات بين الاطفال الرضع ورفع نسبة التحصين ضد امراض الطفولة الستة وزيادة نسبة تغطية تحصين الامهات والحوامل.

وقد شهد هذا القطاع مرحلة جديدة من التطور والنمو في ظل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية والتي جاءت منذ عام ٢٠٠١م وتمثلت في دور المجالس المحلية في المساهمة في البناء والتنمية خلال الدورة الاولى للمجالس المحلية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦م شهد قطاع الصحة العامة والسكان نمواً كبيراً وملحوظاً خاصة في المدن الثانوية ومراكز المديريات والتي تم رفد الكثير منها بمستشفيات ريفية بفضل اهتمام المجلس المحلي للمحافظة ومساهمته الفاعلة في تمويل عدد كبير منها وصل عددها إلى ١٨٨٨ مشروعاً بتكلفة بلغت ٣مليار و٩٦٨ مليون و٢٨١ الف و٧٩٧ ريال إلى جانب اهتمام وتركيز المجلس المحلي على مشاريع الخدمات الاخرى التي تساهم في تحسين ورفع مستوى الصحة العامة .

ولتوفير الخدمات الطبية والعلاجية بكل يسر وسهولة يجري حالياً تنفيذ العمل في مشروع مدينة ٢٢ مايو الطبية في الضاحية الشمالية لمدينة الحديدة والتي وضع لها حجرالاساس الاخ رئيس القائد حفظه الله وتبلغ مساحتها ٥١٢ ألف متر مربع وكذا استكمال الدراسات والتصميم الهندسية لانشاء مستشفى مركزي حديث مجهز وقادر على خدمة واستيعاب ومعالجة كافة حالات الامراض المستعصية في لمحافظة والمحافظات المجاورة .

قطاع المياه

يعد قطاع المياه والصرف الصحي من أهم قطاعات الخدمات الاساسية التي تسعى خطط وبرامج الدولة الخدمية والتنموية كتوسعتها لتشمل بمنافعها الخدمية جميع المواطنين في كافة التجمعات السكانية في الريف والحضر على السواء وقد تحقق في محافظة الحديدة على مدى ١٦ عاماً الماضية انجازات كبيرة ووصلت خدمات هذا القطاع إلى كثير من المناطق بالمحافظة حيث نفذت مشاريع المياه في مدن زبيد وبيت الفقيه وباجل كما جرى تغطية عدد كبير من لمناطق الريفية بمشاريع مياه الريف كما شهد هذا القطاع الخدمي دفعة قوية ونقلة جديدة بفضل اهتمام فخامة الاخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ودعمه وتوجيهاته باعتماد عدد من المشاريع الاستراتيجية في المحافظة ومشاركة المواطنين خلال زياراته المباركة للمحافظة وتدشين العمل بها ومنها مشروع اعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي الرئيسية المنهارة لمدينة الحديدة مع مشاريع توسعة للمناطق التي لم تصلها مثل هذه الخدمات ومشاريع مجاري جديدة اخرى لمدن باجل وبيت الفقيه وزبيد ومشروعات المياه لمدينة الحديدة تواكب احتياجات التوسعات سكانية حتى عام ٢٠٠٦م واعادة هيكلة وتأهيل المشروع الحالي كما أنه وبتوجيهات فخامة الاخ الرئيس القائد حفظه الله ساهم المجلس المحلي بتمويل عدد كبير من مشاريع مياه الريف ويواصل المجلس من خلال الخطط البرامج الاستثمارية جهود لاستكمال تغطية البنية التحتية في المديريات والعزل والقرى في المحافظة من خلال اعتمادات كبيرة في خططه وبرامجه الاستثمارية لهذا المجال وقد بلغ عدد المشاريع التي ينفذها قطاع ٣٦٩ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ١٨ مليار و٨٤٢ مليوناً و٩٤٨ ألف و٦٥٥ ريال منها مشروع اعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي الرئيسية بالحديدة والتي تصل تكلفته مليار و٨٧٥ مليوناً و٨٧٦ الف و٥٢٥ ريال ومشروع تحسين امدادات المياه لمدينة الحديدة والذي تصل تكلفته اكثر من مليارين ونصف المليار ريال اضافة إلى مشاريع للصرف الصحي لمدن باجل بيت الفقيه وزبيد وغيرها من المشاريع الحيوية .

قطاع الثروة السمكية

يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة والرئيسية في بلادنا الحبيبة باعتباره من عناصر الامن الغذائي حيث يوفر الانتاج السمكي حوالي ٦ كم من الاسماك لكل فرد وباعتباره قطاعاً منتجاً يساهم في الانتاج المحلي بحوالي ٢٪ علاوة على ذلك تمثل الصادرات السمكية المرتبة الثانية في قائمة أهم "٣٠" سلعة مصدرة وتوفر عملية الانتاج فرص عمل ومجالات استثمارية مهمة ومرتبطة بالتصنيع والخدمات والتحضير والتسويق مما يجعل من المستفيدين من هذا القطاع اكثر من ٥٠٠ ألاف وبتحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م اكتملت الملامح البحرية لليمن حيث اصبحت تتكون من شواطئ البحر الأحمر والعربي لتزيد شواطئنا البحرية على ٢٠٠ كم وحظي صيادوا الحديدة بدعم كبير من قبل قيادتنا السياسية وقيادة المحافظة وخاصة وان الشاطئ الغربي يمتاز بوفرة العديد من انواع الاسماك والتي يصل انواعها إلى ٢٥٠ نوعاً يستغل منها حالياً أثر من ٥٠ نوعاً وساهم الصيد التقليدي في الانتاج حيث يشكل حوالي ٥٧٪ ولايقتصر مساهمته على الانتاج فقط بل ان مساهمته استوعبت الغالبية العظمى من العاملين من الانتاج على مستوى الجمهورية في مجال الصيد ودعمه لهذا القطاع تم رفده بالعديد من المرافق الخدمية ومركز ابحاث وعلوم البحار وفرع المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الاسماك والتي تقدم للصيادين الدعم اللازم لانجاح وتنمية هذا القطاع الانتاجي الهام كما تسهم الجمعيات السمكية والتي بلغ عددها اكثر من ٣٧ جمعية سمكية منتشرة على امتداد سواحل المحافظة اما الشركات العاملة في تحضير وتجميد الاسماك والاحياء البحرية فقد بلغت اكثر من ٩ شركات ووصل عدد المشاريع التي نفذتها الحكومة لهذا القطاع ٣١ مشروعاً بتكلفة تجاوزت المليارين ريال شملت مراكز انزال سمكي وموانئ سمكية في عدد من التجمعات السمكية في الخوخة وكمران والحديدة وغيرها .

الاستثمار

وبما ان المحافظة تتوفر فيها كافة مقومات الاستثمار فقد قام مشروع الهيئة العامة للاستثمار بالمحافظة بتطبيق احكام قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢م ولائحته التنفيذية في كل القطاعات الاستثمارية التي نص عليها القانون وذلك بتشجيع وتنظيم رؤوس الاموال المحلية والعربية الاجنبية في اطار توجهات السياسة العامة للدولة واهداف واولويات الحملة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تبنى المكتب التنفيذي للمحافظة تشكيل لجنة خاصة بالاستثمار برئاسة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي وتضم مدراء عموم المكاتب المعنية بهذا الجانب وتعمل اللجنة على تذليل أي عوائق او صعوبات تواجه المستثمرين في المحافظة ويتولى المجلس المحلي بالمحافظة بتخصيص الاراضي والمواقع اللازمة لاقامة هذه المشاريع الاستثمارية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة ناهيك عن المحاولات المتاحة للاستثمار فيها وقد بلغ اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية بمحافظة الحديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية منذ انشاء الهيئة عام ١٩٩٢ ٢٤٩ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٥٩ ملياراً و٧٢٣ مليوناً و٢٣٨ الف ريال اسهمت هذه المشاريع في توفير فرص عمل لعدد كبير من المواطنين .

قطاعات اخرى

وتوزعت المشاريع المنفذة في المحافظة خلال ١٦ عاماً من الوحدة المباركة حيث حظي قطاع الشباب والرياضة بتنفيذ ٤٠ مشروعاً بتكلفة بلغت ٤ مليارات و١٥٧ مليوناً و٨٩٧ الفاً و٤٧ ريال فيما بلغت مشاريع قطاع النقل ٦٧٦ مشروعاً بتكلفة بلغت ٧ مليارات و٢٣ مليوناً و٤٢٦ الفاً و٩٣٥ ريالاً فيما حظي قطاع الادارة المحلية بتنفيذ ٢٧ مشروعاً وصلت تكلفتها الاجمالية ١٤ ملياراً و٩٥٠ مليوناً و٦٣٠ الفاً و٨٢٨ ريالاً وكذا انجاز وتنفيذ ٢٦ مشروعاً لقطاع الشؤون الاجتماعية والعمل بتكلفة اجمالية بلغت ٦١٤ مليوناً و٥٠٦ آلاف ريال .

أما قطاع النفط فقد حظي بتنفيذ ٢٦ مشروعاً ايضاً بتكلفة بلغت مليار ونصف تقريباً وكان للمرأة نصيباً في هذا الانجاز حيث بلغ اجمالي المشاريع المنفذة لدعم قطاع المرأة ٨ مشاريع بتكلفة تزيد على ١٥٢ مبليوناً وبما ان المحافظة تتشتهر بوفرة المقومات السياحية وتجود بالعديد من المعالم الاثرية والتنوع الثقافي الفلكلوري فقد شهد قطاع الثقافة والسياحة تنفيذ ١٥ مشروعاً بتكلفة وصلت ما يقارب ٤٠٠ مليون ريال اضافة إلى العديد من المشاريع لقطاعات الإعلام والخدمية والمرئية والقضاء والداخلية والأمن وغيرها ويسعى المجلس المحلي في دورته الثانية إلى تحقيق المزيد من الانجازات الخدمية والتنموية ومقارنة بين ما تحقق للمحافظة قبيل الوحدة وفي ظل عهده الميمون خاصة في ظل تجربة المجالس المحلية سنجد ان المحافظة شهدت كغيرها من المحافظات العديد من المشاريع التنموية والخدمية في ظل اهتمامات قيادتنا السياسية وجهود قيادة المحافظة ممثلة بالعميد/ محمد صالح شملان محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي واعضاء المجلس.

قطاع التعليم العالي

شهد قطاع التعليم العالي في محافظة الحديدة خلال ١٦ عاماً من عمر الوحدة المباركة نمواً متسارعاً وتحولاً نوعياً وذلك بانجاز البنية التحتية بانشاء جامعة الحديدة التي صدر قانون انشائها بالقرار الجمهوري رقم ١٦٥ لعام ١٩٩٦م فكانت كلية التربية بالحديدة النواة الاولى لهذه الجامعة التي تأسست عام ١٩٩٨م وكانت حينها تابعة لجامعة صنعاء وبانشاء جامعة الحديدة أعطى ذلك للتعليم العالي قفزة نوعية متقدمة تمثلت في تطوير كليات الجامعة المختلفة وتكويناتها التي يمكنها ان تستوعب اعداد كبيرة من الطلاب بمختلف التخصصات فيها وقد اولت قيادتنا السياسية ممثلة في فخامة الاخ المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اهتماماً كبيراً لقطاع التعليم العالي وذلك خلال زياراته المتتالية لمحافظة الحديدة وتوجيهاته الرشيدة لقيادة المحافظة ممثلة في محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي العميد/ محمد صالح شملان وذلك لأحداث التوسعات المطلوبة المطلوبة للجامعة وادخال مختلف التخصصات العلمية فيها وانشاء البنى التحتية لها من القاعات والمدرجات والمباني الادارية والخدمية وقد اصبحت الجامعة صرحاً تضم احدى عشر كلية وثلاثة مراكز متخصصة وتطوير برامجها التعليمية.